الأمم المتحدة

A/AC.183/SR.415

الجمعية العامة

Distr.: General
25 March 2024
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة 415

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 31 كانون الثاني/يناير 2024، الساعة 10:00

الرئيس المؤقت: السيد غوتيريش ..... (الأمين العام للأمم المتحدة)

الرئيس: السيد نيانغ ..... (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب

بيان الأمين العام

بيان من الرئيس

تحديث يقدمه المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إحاطة تقدمها البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

إحاطة يقدمها المكتب التمثيلي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في نيويورك

اعتماد برنامج العمل لعام 2024

أنشطة اللجنة الأخيرة والمقبلة

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-01745 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:05.

إقرار جدول الأعمال (A/AC.183/2024/L.1)

1 - *أُقرّ جدول الأعمال.*

انتخاب أعضاء المكتب

2 - **الرئيس المؤقت:** دعا اللجنة إلى النظر في ترشيح السيد نيانغ (السنغال) لمنصب الرئيس.

3 - *انتُخب السيد نيانغ (السنغال) بالتزكية.*

4 - *تولى السيد نيانغ (السنغال) رئاسة الجلسة.*

5 - **الرئيس:** قال إن اللجنة ستجتمع في آذار/مارس 2024 لانتخاب أعضاء المكتب الآخرين. وحتى ذلك الحين، سيواصل نواب الرئيس والمقرر المنتخبون في عام 2023 العملَ بصفتهم الشخصية كأعضاء بالنيابة في المكتب.

بيان الأمين العام

6 - الأمين العام: قال إن لولاية اللجنة ولما تبذله من جهود الدعوة أهمية بالغة في معالجة قضية فلسطين التي لم تُحل بعدُ والعنف والمعاناة الهائلين، لا سيما منذ الهجوم المروع الذي شنته حماس في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وما تلاه من عمليات عسكرية إسرائيلية في غزة. فما شهدته غزة على مدى الأيام الـ 120 الماضية من موت ودمار وتشريد وجوع وخسائر وصمةُ عار على جبين الإنسانية والضمير العالمي المشترك. وأدان من جديد الهجمات المروعة التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات وأودت بحياة أكثر من 1 200 من الإسرائيليين وغيرهم، ودعا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. فما من مبرر لقتل المدنيين عمدًا أو جرحهم أو تعذيبهم أو اختطافهم، أو استخدام العنف الجنسي ضدهم، أو إطلاق الصواريخ على أهداف مدنية.

7 - وأضاف قائلا إنه، في الوقت نفسه، لا شيء يمكن أن يبرر العقاب الجماعي لشعب غزة. وقد أدى النزاع المستمر والقصف المتواصل من جانب القوات الإسرائيلية في جميع أنحاء غزة إلى قتل المدنيين وإلى دمار بوتيرة ونطاق يتجاوزان ما حدث في السنوات الأخيرة. وأعرب عن جزعه من الضربات العسكرية المتواصلة التي قتلت وشوهت المدنيين والأفراد المشمولين بالحماية وألحقت أضرارا أو دمارا بالبنية التحتية المدنية. وقال إن التقارير تفيد بمقتل ما يزيد على 26 750 فلسطينيا في غزة، وأكثر من ثلثيهم نساء وأطفال. وقد دُمر أكثر من 70 في المائة من البنى التحتية المدنية في غزة أو أُلحِقت بها أضرار جسيمة، بما فيها المنازل والمستشفيات والمدارس ومرافق المياه والصرف الصحي. وشُرد حوالي 1,7 مليون شخص ويجهلون ما إذا كانوا سيجدون منازل تؤويهم عند عودتهم.

8 - وتابع قائلا إنه ما من طرف في نزاع مسلح فوق القانون الدولي. إذ يجب في جميع الأوقات احترام القانون الدولي الإنساني، بما يشمل مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في الهجوم. ويجب أيضا الامتثال للقرارات الملزمة الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

9 - وواصل قائلا إن الأمم المتحدة تصرفت مباشرة عقب الادعاءات الشديدة الخطورة ضد موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأعرب عن شعوره بالجزع من تلك الاتهامات. وقال إنه اجتمع في اليوم السابق مع المانحين للاستماع إلى شواغلهم وبيان الخطوات التي يجري اتخاذها لمعالجتها. وشدد أيضا على أهمية مواصلة العمل الحيوي الذي تقوم به الأونروا لتلبية الاحتياجات الماسة للمدنيين في غزة وأهمية ضمان استمرارية تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وفي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. فالوكالة هي العمود الفقري للاستجابة الإنسانية برمّتها في غزة، وناشد جميع الدول الأعضاء أن تضمن استمرارية عمل هذه الوكالة المنقذ للحياة.

10 - ومضى قائلا إن منظومة العمل الإنساني في غزة تنهار. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الظروف اللاإنسانية التي يواجهها 2,2 مليون شخص يعيشون في غزة، وهم يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة في غياب الحاجات الأساسية. ويعاني جميعهم من الجوع في حين يعاني نصف مليون شخص منهم من انعدام الأمن الغذائي بمستويات كارثية. ودعا إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق وإلى توسيع نطاقها وضمان استدامتها في جميع أنحاء غزة، ولا سيما في الشمال الذي منعت إسرائيل معظم البعثات من الوصول إليه في ظل استمرار انعدام الأمن والقتال.

11 - واسترسل قائلا إن ثمة حاجة إلى مزيد من نقاط العبور إلى غزة بغرض الحد من الازدحام وتجنب نقاط العبور الضيقة. وطلب إلى جميع الأطراف مواصلة تعاونها النشط مع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في الميدان والعمل عن كثب مع سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة المعيّنة حديثا، من أجل زيادة المعونة الإنسانية المقدمة إلى غزة. وقال إنه يعول على التعاون الكامل

لضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، كرر دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

12 - وأردف قائلا إنه في الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة في غزة، فإنها لا تزال تركز اهتمامها أيضا على الحالة المتدهورة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأعرب عن انزعاجه الشديد إزاء ارتفاع مستويات عنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، فضلا عن هجمات الفلسطينيين ضد الإسرائيليين. فهذا العنف يجب أن يتوقف ويجب محاسبة مرتكبيه. والعمليات الإسرائيلية المكثفة مستمرة، بما في ذلك في المنطقة ألف من الضفة الغربية المحتلة، مما يؤدي إلى اشتباكات مسلحة دامية. وقد ألقي القبض على عشرات الفلسطينيين، واحتُجز العديد منهم دون تهمة، بمن فيهم أطفال.

13 - وتابع قائلا إن العنف لم يقتصر على الأرض الفلسطينية المحتلة. فتصاعدُ الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق والهجمات في الجمهورية العربية السورية والعراق والبحر الأحمر يهدد بإثارة تصعيد أوسع نطاقا يمكن أن يهدد الاستقرار الإقليمي. ودعا إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتهدئة الوضع من أجل تجنيب المنطقة مزيدا من العنف.

14 - وواصل قائلا إنه يجب إحراز تقدم ملموس نحو حل الدولتين، من خلال إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تماما ولها مقومات البقاء وذات سيادة، تشكل غزة جزءا لا يتجزأ منها. وحل الدولتين على أساس خطوط عام 1967، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب وتكون القدس عاصمة للدولتين، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة، هو وحده الذي يمكن أن يكفل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإحلال السلام والاستقرار العادلين والدائمين في المنطقة.

15 - وختم بيانه قائلا إن المجتمع الدولي يجب ألا يتهاون في الوفاء بالتزامه. وينبغي للجميع أن يعملوا معا للمضي قدما بعملية سلام مجدية من شأنها أن تضع حدا لدوامات الخوف والكراهية والعنف المأساوية وأن تبني مستقبلا أكثر سلما وأملا للفلسطينيين والإسرائيليين.

بيان من الرئيس

16 - **الرئيس:** أثنى على الأمين العام التزامه بحماية حقوق الشعب الفلسطيني والتخفيف من آثار الأزمة الإنسانية في غزة. وأعرب أيضا عن رغبته في الإشادة بموظفي الأونروا الذين قدموا تضحيات بالغة لحماية أرواح الأبرياء. فالأونروا، التي عانت طويلا من مشاكل مالية، تستحق الدعم أكثر من أي وقت مضى. ولذلك فهو يشعر بقلق عميق إزاء قرار دول معينة تعليق دعمها المالي للوكالة نتيجة لتوجيه اتهامات خطيرة إلى بعض موظفيها. وأشار إلى أن الأمم المتحدة تحقق في تلك الادعاءات، وحث تلك الدول على استئناف دعمها. وأثنى على الإجراء الذي اتخذه المفوض العام للأونروا وشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة عمل الوكالة.

17 - وأضاف قائلا إنه حذر، في البيان الذي أدلى به في العام السابق (انظر A/AC.183/SR.410)، من أن عام 2023 قد يكون عاما صعبا بشكل خاص بسبب ارتفاع مستويات العنف على خلفية التوترات السياسية المتصاعدة وعملية السلام المتوقفة. فالعدد القياسي للقتلى في صفوف الفلسطينيين منذ عام 2005، وتكثيف الاستعمار والاحتلال الإسرائيليين، بما في ذلك في القدس الشرقية، وزيادة الاشتباكات والعمليات العسكرية الإسرائيلية، والتدابير الانفرادية غير القانونية، كلها تدل على الفشل الجماعي في إعمال حقوق الشعب الفلسطيني.

18 - وتابع قائلا إن اللجنة قد أدانت على الفور هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، في حين دعت إلى وقف التصعيد وتنشيط محادثات السلام. ومن دواعي الأسف أنه منذ ذلك الحين، قُتل ما يقرب من 26 000 من الفلسطينيين، غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال، إلى جانب 142 من أفراد الأونروا. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح ما يقرب من 85 في المائة من السكان مشردين. وقال إن اللجنة تحث جميع الأطراف على مواصلة جهودها لضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق تحت إشراف الأمم المتحدة.

19 - وواصل قائلا إن القضية الفلسطينية تُختزل أحيانا في بعدها الإنساني على حساب بُعديها القانوني والسياسي. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن القانون الدولي يحمي جميع السكان الفلسطينيين، سواء في غزة أو في الضفة الغربية، ويحمي حقهم في إقامة دولة متصلة الأراضي داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وعاصمتها القدس الشرقية.

20 - وأعرب عن ترحيب اللجنة بالقرار الذي أصدرته مؤخرا محكمة العدل الدولية والذي يطلب إلى إسرائيل اتخاذ تدابير تحفظية لحماية الشعب الفلسطيني. واللجنة تدعو إسرائيل والمجتمع الدولي إلى ضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وقال إن تطبيق القانون يتطلب إرادة سياسية، ومن المؤسف أنه لا يزال من الصعب تعبئة هذه الإرادة عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، مضى 39 يوما قبل أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن الحالة،

على الرغم من حدة الأزمة الإنسانية. وأعرب عن أمله في أن يدعو المجلس إلى وقف إطلاق النار، وهو أمر ضروري لإنقاذ أرواح بريئة.

21 - ومضى قائلا إن هناك حاجة إلى تضميد الجراح من كلا الجانبين من أجل إعادة بناء الثقة وشق طريق نحو التعايش السلمي. وفي هذا السياق، جدد تأكيد موقف الأمم المتحدة الداعم لحل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967. وختم بيانه قائلا إن اللجنة ستواصل العمل مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية لإحراز تقدم في القضية الفلسطينية وستدعم أي مبادرة تهدف إلى الإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

تحديث يقدمه المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

22 - **السيد منصور** (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن الشعب الفلسطيني يواجه حالة مروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة. وقد تجاوزت أعداد الفلسطينيين القتلى ما سُجل في أي نزاع عالمي منذ الحرب العالمية الثانية، ويواجه عدد أكبر من ذلك بكثير خطر الموت نتيجة للإصابات والجوع والعطش وانهيار منظومة المستشفيات ونقص الوقود. ولم يحدث من قبل أن واجه الشعب الفلسطيني المجاعة، ولم يكن أبدا بحاجة إلى تسول الطعام. ويجب وقف الجرائم التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني ويجب أن يمثل المسؤولون عنها أمام العدالة في النظام القانوني الدولي.

23 - وأضاف قائلا إن الحرب يجب أن تتوقف فورا. فوقف إطلاق النار من شأنه أن ينقذ أرواح العديد من الفلسطينيين ويحول دون إصابة كثيرين آخرين. وعلاوة على ذلك، يجب منع الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في الترحيل القسري، ولا سيما في المنطقة المحيطة برفح التي تؤوي أكثر من مليون شخص. وفي غياب وقف لإطلاق النار، قد يتم تدمير منطقة الدفاع العازلة بين مصر وقطاع غزة، مما يؤدي إلى نكبة ثانية في مصر من شأنها أن تؤثر على 1,5 مليون من الفلسطينيين. وهذا جزء من خطة القيادة المتطرفة والفاشية في إسرائيل، التي تسعى إلى التدمير والإخلاء ليس فقط في غزة، ولكن أيضا في الضفة الغربية، حتى تتمكن من إحياء الماضي التوراتي فيما تسميه يهودا والسامرة.

24 - وتابع قائلا إنه، في مؤتمر القمة الأخير لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في كمبالا، شددت الجزائر وجنوب أفريقيا ومجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز على الحاجة إلى وقف إطلاق النار وتقديم المساعدة الإنسانية ورفضت الترحيل القسري. ولا يزال يتعين على المجلس والجمعية العامة بذل الجهود لبلوغ هذه الأهداف. وأثنى على جهود جنوب أفريقيا النبيلة والقائمة على المبادئ أمام محكمة العدل الدولية ورحب بالتدابير التحفظية التي أمرت بها المحكمة بوصفها عنصرا هاما لإنهاء الحرب.

25 - وواصل قائلا إن وفد بلده ما فتئ يكرر التأكيد على الحاجة إلى التوصل إلى حل الدولتين في حين لم تُتخذ أي خطوات عملية في هذا الاتجاه. وبمجرد انتهاء الحرب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين. أولا، يجب أن تصبح دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان الأوروبية الصديقة أن تعترف بدولة فلسطين في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى عرض القضية على مجلس الأمن. وثانيا، ينبغي عقد مؤتمر دولي بشأن تنفيذ حل الدولتين. ووفد بلده يعتزم العمل من أجل اعتماد قرار يعطي الأمين العام سلطة عقد مؤتمر من هذا القبيل، على أساس توافق الآراء العالمي، والقانون الدولي، ومبادرة السلام العربية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، للبدء في عملية تنفيذ حل الدولتين.

26 - وختم بيانه قائلا إنه لا يزال الكثير من العمل يتعين القيام به. فأولا وقبل كل شيء، يجب أن تنتهي الحرب. وبعد ذلك، يجب اتخاذ خطوات عملية لضمان أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تقرير المصير وإقامة الدولة.

إحاطة تقدمها البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

27 - **السيدة جويني** (جنوب أفريقيا): قالت إن حكومة بلدها رفعت دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي تعد جنوب أفريقيا وإسرائيل طرفين فيها، وذلك فيما يتعلق بالسلوك الإسرائيلي في النزاع في غزة. فالمادة 3 من هذه الاتفاقية تحظر التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلني على ارتكابها، ومحاولة ارتكابها، والاشتراك فيها. وقد طلبت جنوب أفريقيا الأمر بتدابير تحفظية لمنع إلحاق مزيد من الضرر الذي لا يمكن إصلاحه بشعب فلسطين نتيجة للمذابح التي ترتكبها إسرائيل في غزة.

28 - وأضافت قائلة إن القرار المتعلق بالتدابير التحفظية، الصادر في 26 كانون الثاني/يناير، يشير إلى وجود نزاع بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير اتفاقية منع الإبادة الجماعية. وينص القرار أيضا على أن للمحكمة اختصاص النظر في القضية، وأن جنوب أفريقيا لها صفة رفع النزاع أمام المحكمة. وأخيرا، ينص القرار على أن الحقوق التي

تطالب بها جنوب أفريقيا هي حقوق معقولة وأن ثمة خطر المساس بحقوق الفلسطينيين في غزة بشكل لا يمكن إصلاحه. وعلى أساس تلك الاعتبارات، قضت المحكمة بأنه يجب على إسرائيل أن تتخذ تدابير لمنع ارتكاب الإبادة الجماعية؛ وأن تضمن، بأثر فوري، عدم ارتكاب قواتها العسكرية إبادة جماعية؛ وأن تمنع وتعاقب على التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية فيما يتعلق بسكان غزة؛ وأن تيسر توفير المساعدة الإنسانية في غزة؛ وأن تضمن الحفاظ على الأدلة المتعلقة بادعاءات أعمال الإبادة الجماعية. وقضت المحكمة أيضا أن إسرائيل يجب أن تقدم تقريرا في غضون شهر واحد عن جميع التدابير المتخذة لتنفيذ قرار المحكمة. وعلى الرغم من أن المحكمة لم تتمكن من الحكم بوقف إطلاق النار حسبما طلبته جنوب أفريقيا، فإن التدابير التحفظية تستلزم فعليا وقف إطلاق النار إذا أريد تنفيذها.

29 - وتابعت قائلة إنه من المسلم به على نطاق واسع أن إسرائيل تتصرف بطريقة تتعارض مع قرار المحكمة. غير أنه قبل أن يتسنى البدء في النظر في الأسس الموضوعية للقضية، أشارت إسرائيل إلى أنها ستقدم دفعا ابتدائيا بشأن اختصاص المحكمة ومقبولية القضية، بموجب المادة 79 من لائحة المحكمة. وفي مرحلة النظر في الأسس الموضوعية، يمكن للدول التي لها مصلحة ذات صفة قانونية قد تتأثر بالحكم الذي سيصدر في القضية أن تقدم طلبا إلى المحكمة كي تسمح لها بأن تَدخُل كطرف في الدعوى، عملا بالمادة 62 من النظام الأساسي للمحكمة. وعملا بالمادة 63 من النظام الأساسي، يحق للدول الأطراف في اتفاقية منع الإبادة الجماعية أيضا أن تدخل طرفا في الدعوى.

30 - وواصلت قائلة إن إسرائيل أشارت إلى أنها لا تعتزم الامتثال لقرار المحكمة. وفي حالة عدم امتثالها للقرار، فإن جنوب أفريقيا ستحتج بأي حكم قانوني متاح لها، بما في ذلك المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة. وقالت إن جنوب أفريقيا تشجع الدول على النظر في أن تدخل في الدعوى بموجب المادتين 62 و 63 من النظام الأساسي للمحكمة لزيادة تقوية القضية. وكبديل عن ذلك، أخذا في الاعتبار التكاليف المرتبطة بالإجراءات القانونية الدولية، يمكن للدول التي تفتقر إلى الموارد أن تصدر بيانات رسمية تعلن فيها تأييدها للقضية.

إحاطة يقدمها المكتب التمثيلي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في نيويورك

31 - **السيدة غونارسدوتير** (مديرة المكتب التمثيلي للأونروا، نيويورك): قالت إن الأونروا هي، أولا وقبل كل شيء، وكالة للتنمية البشرية، توفر في ظل الظروف العادية التعليم لأكثر من 000 500 طفل والتدريب المهني لما عدده 000 8 من الشباب. وتقدم خدمات الرعاية الصحية في أكثر من 100 مركز، إلى جانب الخدمات الاجتماعية للأسر المعيشية الفقيرة وقروض التمويل البالغ الصغر لأصحاب المشاريع. وتنفَّذ هذه الأنشطة وفقا لولاية الوكالة التي ما فتئت تحظى بتأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء.

32 - وأضافت قائلة إنه جدير بالذكر أن الأونروا جزء من منظومة الأمم المتحدة، حيث يبدو أحيانا كما لو أنها تُعتبر منفصلة عن المنظمة. وأحد أسباب ذلك هو نقل مقر الأونروا من فيينا إلى غزة بعد توقيع اتفاقات أوسلو. والسبب الآخر هو أن الوكالة كان لها وجود صغير في نيويورك ولا تشارك في المناقشات أو العمليات إلا عندما تتأثر بها مباشرة. ومع ذلك، تنفذ الأونروا قرارات الجمعية العامة، وبذلك تسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين. وإذا أصبحت الأونروا غير قادرة على مواصلة تقديم خدماتها بسبب نقص التمويل، فإن الأثر سيصبح ملموسا فورا على أرض الواقع، ليس في غزة فحسب، بل أيضا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.

33 - وتابعت قائلة إن حجم الوفيات والإصابات والتشريد وتدمير البنية التحتية والجوع في غزة غير مسبوق. ففي الشمال، يكاد السكان يصلون إلى حد المجاعة. وعلى الرغم من أن الأونروا لم تتمكن من تقديم معلومات مستكملة عن مسائل معينة في تقاريرها الأخيرة عن الحالة بسبب تدهور الحالة الأمنية ومشاكل الاتصال بشبكة الإنترنت، فإنها لا تزال مع ذلك جهة من الجهات الفاعلة القليلة جدا في الميدان التي تتمكن من نقل معلومات عن البيئة التشغيلية وعن محنة الأشخاص الذين تخدمهم.

34 - وواصلت قائلة إن الوكالة هي، إلى حد بعيد، أكبر جهة فاعلة في مجال العمل الإنساني في غزة. ويضم ملاك موظفيها البالغ عددهم 000 13 في غزة 000 3 من الموظفين الأساسيين الذين يحضرون إلى العمل كل يوم، ويؤمّنون لمجتمعاتهم شريان الحياة. وبالإضافة إلى تشغيل الملاجئ وتوزيع الغذاء، تشرف الأونروا على لوجستيات النقل التي تعتمد عليها الجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني لتقديم مساعداتها في غزة. وإذا انهارت الأونروا بسبب نقص التمويل، فإن العملية الإنسانية برمتها في غزة ستنهار.

35 - ومضت قائلة إن النساء في غزة محرومات من الكرامة والخصوصية. فنقص منتجات العناية الصحية خلال فترة الطمث يعني أن النساء غير قادرات على مغادرة خيامهن المؤقتة، التي تتسم بصغر حجمها وانعدام النظافة فيها. والصرف الصحي غير كاف في معظم الحالات وبعض الناس لا يملكون سوى لباس واحد. وبعض النساء يقيّدن استهلاكهن للطعام والماء حتى لا يضطررن إلى استخدام المراحيض ليلا في ظروف غير آمنة. وتعاني الأسر المعيشية التي تعيلها نساء من مستوى عال من خطر التخلف عن الركب فيما يتعلق بالمعونة.

36 - واسترسلت قائلة إن الأطفال الصغار جُردوا من براءتهم في وقت ينبغي أن يرتادوا فيه المدرسة ويلعبوا مع أصدقائهم. وبدلا من ذلك، فهم يجوبون الشوارع بحثا عن بقايا الطعام أو أي مواد قد تنفعهم في الملاجئ. وقد أدى انقطاع الاتصالات باستمرار إلى ارتفاع مستويات الأطفال غير المصحوبين بذويهم. وقبل أن يغرق خان يونس في القتال العنيف، توجهت مجموعة من الأطفال في مستشفى النصر إلى أحد موظفي الأونروا بطلب واحد: وقف إطلاق النار.

37 - وأردفت قائلة إن الوكالة والأمم المتحدة، نظرًا منذ البداية وبما يناسب من جدّية في الادعاءات التي مفادها أن عددا من موظفي الأونروا شاركوا في جرائم 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقد أنهى المفوض العام على الفور، دون الشروع في إجراء تحقيق، عقود ثمانية موظفين على أساس المعلومات التي قدمتها السلطات الإسرائيلية، وهو ما يمثل خروجا عن الإجراءات المعتادة ولكنّ خطورة الادعاءات تبرره. وبالنسبة للأفراد الأربعة الآخرين الذين زُعم أنهم شاركوا في الجرائم، تأكد مقتل اثنين منهم ولم يتم بعدُ التعرف على هوية الاثنين الآخرين. وقد شرع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إجراء تحقيق، ومن المأمول أن يتم التأكد من الحقائق على وجه السرعة. ولا تستطيع الوكالة أن تتصدى للادعاءات الإضافية التي تداولتها وسائط الإعلام فيما يتعلق بالجرائم أو انتهاكات الحياد من جانب موظفي الأونروا، لأنها غير قادرة على فحص الملفات المشار إليها. ونتيجة لذلك، يمكن أن يكون هناك تصور خاطئ بأن الوكالة لا تتسم بالشفافية. وتجدر الإشارة إلى أن الأونروا تقدم سنويا إلى السلطات المضيفة وإسرائيل قائمة بجميع الموظفين ولم تتلق قط ردود فعل سلبية.

38 - وتابعت قائلة إن ما تملكه الوكالة من أموال يغطي عملياتها حتى نهاية شباط/فبراير فقط. وإذا انهارت الأونروا، فإن العمليات في جميع المناطق الخمسة ستنهار. والدول الأعضاء تدرك أهمية الميزانية البرنامجية التي تموِّل مرتبات الموظفين والتكاليف التشغيلية. وناشدت المانحين الذين أوقفوا التمويل أن يتراجعوا عن هذا القرار حتى تتمكن الأونروا من إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة في الميدان. كما ناشدت الدول الأعضاء الأخرى أن تتدخل لضمان قدرة الوكالة على مواصلة تقديم الخدمات. وأعربت عن امتنانها لما ورد مؤخرا من الدول الأعضاء والوكالات الشقيقة ومنظمات المجتمع المدني من إعراب عن الثقة في الأونروا.

39 - وكررت التأكيد على أن الأونروا تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية؛ والوصول دون عوائق إلى جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شمال غزة؛ وتوفير معونة إنسانية كافية ومجدية؛ وحماية المدنيين ومنشآت الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، دعت الأطراف المتحاربة إلى احترام القانون الدولي الإنساني.

40 - **السيد ناصر** (إندونيسيا): أعرب عن إشادة وفد بلده بجنوب أفريقيا لرفعها دعوى ضد إسرائيل فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية. وفيما يتعلق بالادعاءات الخطيرة ضد 12 موظفا من موظفي الأونروا، أعرب عن ترحيب وفد بلده بالإجراء السريع الذي اتخذه الأمين العام. وقال إنه يجب إجراء تحقيق شامل وشفاف ويجب أن يلقى من تثبت إدانتهم عقابا مناسبا. ومع ذلك، من المهم وضع الادعاءات في سياقها، فهي تتعلق ببضعة أفراد من بين آلاف موظفي الأونروا، ومن المهم كفالة أن تكون الاستجابة متناسبة ومدروسة. ولن يتمكن سكان غزة من البقاء على قيد الحياة دون مساعدة إنسانية مستدامة من الأونروا. وبغضّ النظر عن مدى صحة الادعاءات، ينبغي عدم معاقبة الفلسطينيين الأبرياء في غزة والضفة الغربية والأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وقال إن وفد بلده يحث الدول الأعضاء التي علقت مساهماتها في الأونروا على إعادة النظر في قرارها. وإندونيسيا ملتزمة بمواصلة تقديم المساعدة وقد أرسلت الأغذية والأدوية إلى غزة. وستزيد مساهمتها في الأونروا إلى ثلاثة أضعاف وستدفع مساهمتها لعام 2024 في شباط/فبراير.

41 - وأضاف قائلا إن أعمال السلطة القائمة بالاحتلال حولت غزة إلى جحيم على الأرض. ويجب على اللجنة أن تضاعف جهودها لتعبئة المجتمع الدولي، بغية تحقيق وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وضمان إيصال مزيد من المعونة الإنسانية ومنع التشريد القسري. وفي الوقت نفسه، يجب أن يبدأ العمل على الطريق نحو السلام، من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام، يبدأ بحصول فلسطين الفوري على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، بغية تحقيق حل الدولتين، في إطار زمني واضح.

42 - **السيدة غوفن** (تركيا): قالت إن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل الهجوم على السكان المدنيين في غزة، مما يؤدي إلى مزيد من الإصابات والتشريد والدمار. وفي الضفة الغربية، بلغ عنف المستوطنين مستويات قياسية. وأصبحت المخاوف من انتشار الآثار على الصعيد الإقليمي حقيقة واقعة، وذلك إثر وقوع حوادث في البحر الأحمر واليمن ولبنان والعراق والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وأشارت إلى أن وفد بلدها دعا، منذ بداية النزاع، إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، وكفالة تقديم المعونة الإنسانية دون عوائق، واحترام القانون الدولي.

43 - وأضافت قائلة إن إسرائيل ارتكبت جرائم خطيرة على مدى الأشهر الأربعة الماضية. ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك من أجل استعادة الثقة في القانون الدولي. ولذلك فإن وفد بلدها يرحب بالدعوى التي أقامتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية وبالتدابير التحفظية التي أمرت بها المحكمة والتي ينبغي تنفيذها فورا وبالكامل.

44 - وتابعت قائلة إنه بالنظر إلى خطر المجاعة الذي يحدق بأكثر من مليوني شخص والنظام الصحي الذي يوشك على الانهيار، فإن عدد الوفيات الناجمة عن الجوع والمرض سيضاهي قريبا عدد المدنيين الذين قُتلوا بسبب الهجمات. ويعمل موظفو الأونروا بلا كلل في ظروف مروعة لتلبية الاحتياجات الحيوية للفلسطينيين. وقد قُتل منهم حتى الآن في غزة أكثر من 150 موظفا. وتركيا، بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، تشعر بالقلق إزاء قرار بعض الدول الأعضاء تعليق تمويل الأونروا، فهو قرار يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني. وقالت إن وفد بلدها يحث تلك الدول على إعادة النظر في قرارها والرجوع عنه. فالمجتمع الدولي تقع على عاتقه مسؤولية مشتركة عن دعم الأونروا إلى حين التوصل إلى حل الدولتين، فهو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

45 - **السيد بينيالفير بورتال** (كوبا): قال إن المجتمع الدولي يشهد إبادة جماعية في حق الشعب الفلسطيني. فقد تسببت إسرائيل في كارثة إنسانية من خلال فلسفتها القائمة على نزع الملكية. وأعرب عن إدانة وفد بلده لقتل المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والعاملين في المجال الإنساني، والقصف العشوائي، وتدمير المنازل والمستشفيات والبنى التحتية المدنية، والحرمان من الخدمات الأساسية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. فلا شيء يمكن أن يبرر هذه الأعمال الهمجية. ووفد بلده يدعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار وإيصال المعونة الإنسانية إلى غزة دون شروط.

46 - وأضاف قائلا إنه يجب وقف التشريد القسري للفلسطينيين من أراضيهم. وقد أدت أعمال القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة إلى زيادة قمع الفلسطينيين وقتلهم. ويجب عدم السماح لإسرائيل بمواصلة أعمالها مفلتة من العقاب وواثقة من أنها لن تحاسب على هذه الأعمال نتيجة ما تلقاه من دعم من الولايات المتحدة الأمريكية والأعضاء الآخرين في منظمة حلف شمال الأطلسي. ومن غير المقبول أن يخفق مجلس الأمن في التمسك بقراراته الرامية إلى وضع حد للجرائم التي ترتكبها إسرائيل. وقال إن الولايات المتحدة متواطئة في تلك الجرائم لأنها استخدمت حق النقض مرارا وتكرارا لمنع المجلس من اتخاذ إجراء. وفي مؤتمر القمة التاسع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، اقترحت كوبا إيفاد بعثة حماية دولية إلى غزة، تأذن بها الجمعية العامة، بغرض ضمان أمن السكان المدنيين وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية.

47 - وأعرب عن تأييد وفد بلده للدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل والتي ينبغي أن تُفهم على أنها دعوة عاجلة لوقف ما يُرتكب ضد الشعب الفلسطيني من جرائم مروعة، بما فيها الإبادة الجماعية والفصل العنصري. كما أعرب عن تأييد وفد بلده لعقد مؤتمر دولي للسلام وقبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وختم بيانه قائلا إن كوبا ستواصل دعم التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع، على أساس حل الدولتين الذي سيتيح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير في دولة مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، على طول حدود ما قبل عام 1967، كما سيضمن للاجئين حق العودة.

48 - **السيد هيرميدا كاستيلو** (نيكاراغوا): قال إن نيكاراغوا ما فتئت تدعم فلسطين. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، وجه رئيس نيكاراغوا إلى رئيس دولة فلسطين رسالة يعرب فيها عن تضامن بلده مع الشعب الفلسطيني ونضاله العادل، وقد زار رام الله وفد من نيكاراغوا برئاسة وزير الخارجية. وفي كانون الثاني/يناير 2024، أصبح طريق رئيسي في ماناغوا يحمل اسم شارع غزة، في حين أصبحت إحدى الحدائق تسمى حديقة فلسطين.

49 - وأضاف قائلا إن نيكاراغوا، وهي طرف في اتفاقية منع الإبادة الجماعية، تؤيد الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية. وبالنظر إلى أن الشعب الفلسطيني يواجه معاناة هائلة، يجب على اللجنة أن تضاعف جهودها. وقد حان الوقت للاعتراف بفلسطين بصفتها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وأعرب عن تأييد وفد بلده لعقد مؤتمر دولي للسلام.

50 - **السيد عبد الكريم** (ماليزيا): قال إن وفد بلده يثق ثقة كاملة في الأونروا التي تمثل شريان حياة للاجئين الفلسطينيين. وقد أصبح عمل الوكالة أكثر أهمية منذ اندلاع الحرب في غزة. وكانت ماليزيا قد تعهدت بتقديم مليون دولار للأونروا للفترة 2021-2025 وقدمت مساهمة إضافية بقيمة 2,2 مليون دولار منذ بداية الحرب.

51 - وأضاف قائلا إن من دواعي الأسف أن الوكالة برمتها تُعاقَب بسبب ادعاءات ضد عدد قليل من موظفيها. ويستمر التحقيق الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ويجب السماح للإجراءات القانونية الواجبة بأن تأخذ مجراها. ويجب أن تستمر الأونروا في تلقي التمويل الذي تحتاجه. فملايين الفلسطينيين الأبرياء يعتمدون على الأونروا، وينبغي ألا يتعرضوا لمزيد من الإيذاء والعقاب. وماليزيا تؤيد دولة فلسطين في سعيها إلى أن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

52 - **السيد بيريز أيستاران** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده وإن كان يرحب بالتدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، فإنه يشعر بالأسف لأن المحكمة لم تصل إلى حد الدعوة إلى وقف إطلاق النار. وسيكون من الصعب تنفيذ تلك التدابير دون وقف لإطلاق النار. وعلى الرغم من أن البيانات التي أدلت بها إسرائيل توحي بأنها ستتجاهل التدابير، فإن وفد بلده لا يزال يحذوه الأمل في أن المجتمع الدولي سيكون لديه ما يكفي من النفوذ لتشجيع تنفيذها.

53 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يثق ثقة كاملة في الأونروا، التي تواصل تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، على الرغم من النزاع الدائر والحالة المالية الصعبة للوكالة. فدور الوكالة في غزة لا بديل عنه. وينبغي للدول الأعضاء ألا تمارس ألاعيب السياسة مع الأونروا. فالتدابير العقابية التي يتخذها بعض المانحين لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني وتعريض حياة الملايين من الفلسطينيين للخطر. وتتفق جميع الوكالات المتخصصة على أن ما تحتاج إليه غزة هو زيادة المساعدة الإنسانية وليس تقليصها.

54 - وتابع قائلا إن عددا من الدول التي علقت تمويل الأونروا تزود إسرائيل بالوسائل اللازمة لمواصلة ارتكاب الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، على الرغم من وفرة الأدلة على أن هذه الوسائل تُستخدم للمضي بالإبادة الجماعية، حسبما أبرزه الفريق القانوني لجنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية. ويجب أن يتوقف هذا النفاق والمعايير المزدوجة.

55 - وواصل قائلا إن الحفاظ على حل الدولتين يستوجب قبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، وينبغي عقد مؤتمر دولي للسلام لتحديد خطوات بعينها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن اتخاذ تدابير، بموافقة دولة فلسطين، لوضع الشعب الفلسطيني تحت الحماية الدولية، على النحو الذي اقترحته كوبا. وأعرب عن تأييد وفد بلده لإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

56 - **السيد زوانغ** يويي (الصين): قال إن الحالة في غزة كارثة إنسانية، وإهانة للضمير الإنساني، وانتهاك لا مبرر له للقانون الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لتيسير وقف إطلاق النار في غزة. ويجب على إسرائيل أن توقف هجماتها العسكرية العشوائية على شعب غزة وعقابها الجماعي له. ويجب أن تُنفَّذ على الفور التدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية. وينبغي على جميع الأطراف أن تدعم عمل الأونروا وأن تتخذ تدابير لتخفيف حدة الكارثة الإنسانية. وينبغي لإسرائيل أن تزيل فورا الحواجز التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، وأن تفتح جميع نقاط العبور، وأن تكفل وصول الإمدادات الإنسانية بأمان ودون عوائق.

57 - وأضاف قائلا إنه ثمة حاجة إلى عقد مؤتمر دولي عريض القاعدة للسلام بغرض التعجيل بوضع جدول زمني وخريطة طريق لتنفيذ حل الدولتين. وأعرب عن تأييد وفد بلده لطلب دولة فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. والصين، التي قدمت معونة مالية وإنسانية، تؤيد تأييدا تاما القضية العادلة للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وستعمل على تيسير التوصل إلى وقف إطلاق النار، وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية، وتنفيذ حل الدولتين، وتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة.

58 - **السيدة بيرسود** (غيانا): قالت إن وفد بلدها يشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإزاء تجاهل القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأعربت عن إدانة وفد بلدها للهجمات المستمرة على المستشفيات ومخيمات اللاجئين ومرافق الأمم المتحدة وعن حثه إسرائيل على الكف عن قتل المدنيين الأبرياء وعلى التقيد بالقانون الدولي. فالقصف العشوائي أدى إلى انتشار الموت والدمار على نطاق واسع، حيث النساء والأطفال يشكلون غالبية الضحايا. أما الناجون فيعيشون في ظروف غير إنسانية، وهم في حاجة ماسة إلى الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية.

59 - وأضافت قائلة إن غيانا ملتزمة بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما في مجلس الأمن، وبالعمل من أجل وقف إطلاق النار في غزة، وإيصال المعونة الإنسانية دون عوائق، والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن والمحتجزين. وقالت إن وفد بلدها سيشجع على تنفيذ التدابير التحفظية الملزمة قانونا التي أمرت بها محكمة العدل الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما تلك التي اتخِذت منذ بداية الحرب في غزة.

60 - وتابعت قائلة إن وفد بلدها يشعر بقلق عميق إزاء الادعاءات الموجهة ضد عدد من موظفي الأونروا ويتطلع إلى اكتمال التحقيق التي تجريه المنظمة وإلى اتخاذ الإجراءات المناسبة، إذا لزم الأمر. ومع ذلك، قالت إن من دواعي القلق أن بعض الدول الأعضاء قد علقت تمويل الأونروا بسبب هذه الادعاءات التي تتعلق بـ 12 موظفا من مجموع قوتها العاملة البالغة 000 13 موظف، وحثت تلك الدول على إعادة النظر في قرارها. فاستمرار عمل الأونروا أمر حاسم لبقاء الشعب الفلسطيني. وستدفع غيانا قريبا 000 150 دولار للأونروا من أجل الإغاثة الإنسانية في غزة. وينبغي أن تظل القضية الفلسطينية مدرجة في جدول الأعمال الدولي وينبغي التعجيل بالجهود الرامية إلى ضمان حل شامل وعادل وسلمي. والحالة في غزة فرصة للمضي بتحقيق حل الدولتين وقبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

61 - **السيدة عبد الهادي** (دولة فلسطين): أعربت عن ترحيب وفد بلدها بالتدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، والتي يقصد بها حماية الشعب الفلسطيني من أعمال الإبادة الجماعية والتحريض على الإبادة الجماعية وإلحاق مزيد من الضرر الذي لا يمكن إصلاحه. فتلك التدابير ملزمة ويجب احترامها. واستمرار تحدي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، يجب أن يقابَل بعواقب. ويشهد المجتمع الدولي ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية ضد الفلسطينيين ويقع على عاتقه التزام بالتصرف. وقالت إن وفد بلدها يحث الدول الأعضاء على دعم إجراءات طلب الفتوى، المقرر أن تبدأ في 19 شباط/فبراير 2024، بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي ستنظر خلالها المحكمة في الانتهاك المطول لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي شرعية الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري. والدراسة التي طلبت اللجنةُ إعدادها بشأن شرعية الاحتلال الإسرائيلي تشكل إسهاما هاما في التقييم القانوني للحالة.

62 - وأعربت عن امتنان وفد بلدها لجميع موظفي الأونروا على تفانيهم المستمر. فمن دواعي الارتياح سماع عبارات التأييد للأونروا في وقت قرر فيه بعض المانحين تعليق تمويله الوكالة بسبب ادعاءات ضد عدد قليل من موظفيها. فتعليق التمويل قرار متهور ومجرد من الإنسانية لأنه سيؤثر على العمل الإنساني المنقذ للحياة الذي تقوم به الأونروا وسيكون كارثيا بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، إذ سيؤدي إلى مزيد من الجوع والمعاناة واليأس. والتحقيق المستقل الذي شرع فيه الأمين العام هو السبيل الصحيح لضمان المساءلة. فالعقاب الجماعي لا يمكن تبريره. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يعيد هؤلاء المانحون النظر في قرارهم، وأعربت عن امتنانه لجميع الدول الأعضاء التي تساهم في الأونروا. وختمت بيانها قائلة إن اللجنة يجب أن تظل في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق وقف لإطلاق النار، والتمسك بالقانون الدولي، ووضع حد للظلم الذي طال أمده.

63 - **السيدة ريوس** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن هناك حاجة إلى وقف إطلاق النار في غزة لوقف الإبادة الجماعية. فالسلطة القائمة بالاحتلال لا تكتفي بقصف الفلسطينيين وقتلهم، بل تحرمهم أيضا من الغذاء والماء والدواء. ويجب أن يمثل المسؤولون عن الإبادة الجماعية أمام العدالة الدولية. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية وبالتدابير التحفظية التي أمرت بها المحكمة، وقالت إنه سيتابع القضية عن كثب.

64 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يحث الدول الأعضاء التي علقت مساهماتها للأونروا على إعادة النظر في قرارها. فالشعب الفلسطيني يعاني بالفعل من فظائع الحرب ويجب ألا يواجه مزيدا من العقاب الجماعي.

65 - وأعربت عن تأييد وفد بلدها لقبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة وعقد مؤتمر دولي للسلام لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. فقد طال انتظار الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لحل الدولتين وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

66 - **السيدة غونارسدوتير** (مديرة المكتب التمثيلي للأونروا، نيويورك): أعربت عن امتنانها لأعضاء اللجنة لما يقدمونه من دعم سياسي ومالي للوكالة.

اعتماد برنامج العمل لعام 2024 (A/AC.183/2024/L.3)

67 - **الرئيس:** في معرض تقديمه مشروع برنامج العمل لعام 2024 (A/AC.183/2024/L.3)، قال إن الفرع الأول من الوثيقة يحدد ولايتي اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، على النحو المبين في قراري الجمعية العامة 22/77 و 23/77، على التوالي. ويتضمن الفرع الثاني لمحة عامة عن أنشطة اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك تعبئة الأوساط الدبلوماسية، والتوعية بقضية فلسطين، والتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، وبرنامج بناء قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين. ويتناول الفرع الثالث الاستعراض والتقييم المستمرين لبرنامج العمل.

68 - وأضاف قائلا إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع برنامج العمل.

69 - *تقرر ذلك.*

أنشطة اللجنة الأخيرة والمقبلة

70 - الرئيس: قال إن عددا من المناسبات نُظمت في نيويورك والخارج احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في عام 2023. ورحب برسائل التضامن التي وردت من رؤساء الدول والحكومات.

71 - وأضاف قائلا إنه في 23 كانون الثاني/يناير 2024، أُدلي ببيان باسم اللجنة خلال المناقشة الفصلية المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقد دعت اللجنة في ذلك البيان إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، ووصول المعونة الإنسانية بأمان ودون عوائق، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والمحتجزين، وتقيُّد جميع الأطراف تقيدا كاملا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وبجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ودعت اللجنة أيضا إلى عقد مؤتمر دولي للسلام وإجراء عملية تفاوض جديدة تهدف إلى تسوية قضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك قبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

72 - وتابع قائلا إن شعبة حقوق الفلسطينيين تصدر نشرات شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين، ونشرات إخبارية أسبوعية عن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، ومجموعات سنوية تضم تقارير الأمم المتحدة وقراراتها بشأن قضية فلسطين، وهي متاحة على الموقع الشبكي للجنة.

73 - وواصل قائلا إن شعبة حقوق الفلسطينيين ستعقد في 27 شباط/فبراير جلسة الإحاطة السنوية للمندوبين الجدد بشأن ولاية اللجنة وعملها. وفي 13 آذار/مارس، ستعقد اللجنة مناسبةً على هامش الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة. وفي 3 و 4 نيسان/أبريل، ستعقد اللجنة مؤتمرا دوليا لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال قضية فلسطين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وسيستمر المكتب في تواصله مع الدول الأعضاء لبذل جهود الدعوة إلى إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

مسائل أخرى

74 - **السيد تمبوري** (مدير شعبة حقوق الفلسطينيين): قال إن الدراسة المتعلقة بشرعية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي صدر بها تكليف من اللجنة وأعدها المركز الآيرلندي لحقوق الإنسان، متاحة باللغات الإسبانية والإنكليزية والعربية على الموقع الشبكي للجنة.

رُفعت الجلسة الساعة 12:15.